مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

كانون الثاني/يناير 2014

OCHA

نظرة عامة

كان أول شهر في عام 2014 تذكيرا بشأن الدور المحوري للقيود على الوصول في توليد حالة الضعف الإنساني بين قطاعات واسعة من السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تم، خلال كانون الثاني/يناير، فتح المعبر الحدودي مع مصر لستة أيام فقط من 31 يوما، مما حد بدرجة كبيرة من وصول الناس إلى الخدمات، سواء داخل غزة أو خارجها، والخدمات الصحة على وجه الخصوص. وبحلول نهاية الشهر، كان هناك حوالي 1,200 مريض مسجل في انتظار السفر إلى مصر للعلاج الطبي المتخصص، وهو غير متوفر في كثير من الحالات في غزة. كذلك، أوقف فتح المعبر غير المنتظم نقل المساعدات الطبية التي شكلت 30 بالمائة من الأدوية الموردة إلى وزارة الصحة حتى تموز/يوليو 2013، وتوقف أيضاً دخول الإرساليات الطبية.

محتويات التقرير

تزايد التوتر في المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة 3

التهجير القسري واسع النطاق في «مناطق إطلاق النار» على طول غور الأردن 5

غزة: استمرار توقف أنشطة البناء نتيجة القيود على الاستيراد 7

قلق بشأن عنف المستوطنين حول منطقتي استيطان في محافظة نابلس 10

القيود على معبر رفح تزيد من تقويض القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية 12

خطة الاستجابة الإستراتيجية تحدد 1.9 مليون فلسطيني يحتاجون للمساعدات الإنسانية 16

أبرز التطورات

- يقدّر أنّ ما يصل إلى 30,000 شخص، يتعلق عملهم مباشرة بأنشطة البناء في قطاع غزة، فقدوا عملهم منذ أواسط عام 2013 بسبب القيود المفروضة على استيراد مواد البناء.
- هُجّر 160 شخصا جراء عمليات الهدم في التجمّعات البدوية الواقعة في «مناطق إطلاق النار» على طول غور الأردن؛ تخفيف مؤقت للقيود على حرية الوصول في «منطقة إطلاق نار» أخرى في جنوب الخليل.
- بدأ الفريق القُطري الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة بتطبيق خطته الإستراتيجية للاستجابة للأعوام 2014 – 2016، التي تعالج الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية الأكثر إلحاحا لـ 1.9 مليون فلسطيني معرضين للخطر في غزة، والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، والقدس الشرقية ومنطقة التماس.

أبرز الأرقام في كانون الثاني/يناير 2014

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	6
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	219
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	106
مهجرون في الضفة الغربية	183

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

390 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 4.5% من التمويل

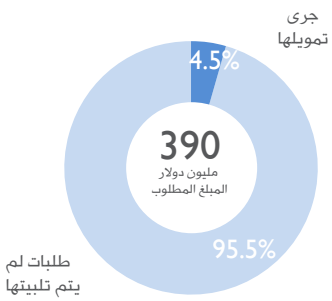

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أطفال من تجمّع رعوي مع أمتعتهم بعد أن هدمت السلطات الإسرائيلية مبانيهم في عين الحلوة (محافظة طوباس) في غور الأردن في 30 كانون الثاني/يناير 2014.

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

أدى التوقف شبه التام لتهريب مواد البناء عبر الأنفاق منذ تموز/يوليو 2013، بالإضافة إلى الحظر الإسرائيلي التام على استيراد هذه المواد للقطاع الخاص، إلى نفاذ تدريجي للمخزون المتوفر في السوق وإلى تجميد معظم أنشطة البناء. ونتيجة لذلك، يُقدر أن حوالي 30,000 عامل فقدوا على مدى الأشهر القليلة الماضية عملهم ليصل معدل البطالة بحلول نهاية 2013 إلى 41.5 بالمائة، وهو المعدل الأعلى في أكثر من ثلاث سنوات.

وشهد كانون الثاني/يناير، أيضاً، زيادة مثيرة للقلق في حوادث إطلاق الرصاص الحي من جانب القوات الإسرائيلية على المدنيين في المناطق المقيّد الوصول إليها على طول السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل، مما أدى إلى مقتل مدنيين اثنين، بينهما طفل، وإصابة 22 آخرين. وتتناقض هذه الزيادة مع الانخفاض الكبير في عدد الإصابات بين المدنيين الذي لوحظ في المناطق المقيّد الوصول إليها خلال عام 2013 (الأدنى منذ عام 2000). واستخدام الذخيرة الحية لفرض القيود على الوصول لم يعرض حياة المدنيين للخطر فحسب، بل قوضت هذه القيود سبل العيش الزراعية الهشة في الأصل.

وتؤثر القيود المفروضة على الوصول والتهديدات الأمنية على سبل العيش الزراعية في بعض مناطق الضفة الغربية أيضا. وأبرز عدد من حوادث هذا الشهر الطبيعة المنهجية لعنف المستوطنين الإسرائيليين في أنحاء منطقتين استيطانيتين في محافظة نابلس: يتسهار وبراخا، والبؤر الاستيطانية حول مستوطنة شيلو. ومما يثير القلق بشكل خاص حقيقة أن أحد الإجراءات الرئيسية التي يتبناها الجيش الإسرائيلي في التصدي لعنف المستوطنين في هذه المناطق كان إغلاق أراض فلسطينية خاصة بأمر عسكري، مما يلزم المزارعين التقدم بطلب «التنسيق المسبق» لزراعة أراضيهم.

جاءت حوادث كانون الثاني/يناير بعد اتجاه للاحتكاك المتزايد في المناطق المقيّد الوصول إليها في البر والبحر في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر عام 2013، والتي سجلت خلالها حوادث إطلاق الذخيرة الحية على أيدي القوات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين على أساس يومي تقريبا.

كذلك، شكلت القيود المفروضة على الوصول (التنقل والاستخدام) في الضفة الغربية الدافع الرئيسي لحوادث التهجير، خاصة في المناطق المصنفة بأنها «مناطق إطلاق نار». وتشمل هذه المناطق ما يقرب من 30 بالمائة من المنطقة (ج) وهي موطن 6,200 نسمة ومصدر رزق 12,000 نسمة آخرين (يعملون أساساً في الرعي). وهدمت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر 92 مبنى في هذه المناطق على طول غور الأردن، مما أدى إلى تهجير 160 شخصاً. وأبدى منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جيمس راولي، قلقه إزاء عمليات الهدم هذه، وكذلك إزاء عرقلة إيصال المساعدات إلى المُهجرين.

من ناحية أخرى، أعلنت السلطات الإسرائيلية خلال كانون الثاني/يناير عن هدوء مؤقت في عمليات الهدم وتخفيف القيود المفروضة على الوصول في «منطقة إطلاق نار» أخرى في جنوب الخليل، حيث تتم عملية وساطة في الوقت الحالي بين السكان والسلطات.

إن التخفيف من آثار القيود المفروضة على الوصول، خاصة في مجال الأمن الغذائي والوصول إلى الخدمات، هو واحد من الأهداف الرئيسية لخطة الاستجابة الإستراتيجية التي بدأت منظمات الإغاثة الإنسانية في تنفيذها الشهر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بتوجيه نداء للحصول على 390 مليون دولار أمريكي في عام 2014. وبينما يمكن لخطة الاستجابة الإستراتيجية التخفيف من بعض هذه الصعوبات، فإن معالجة أسبابها الجذرية تتطلب تغييرات في السياسة، وفي المقام الأول إزالة القيود الحالية المفروضة على الوصول، بما في ذلك القيود المتعلقة بالأرض والموارد، إلى أقصى حد ممكن.

تزايد التوتر في المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة

يستند هذا القسم على أحدث تقرير لمجموعة الحماية حول المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة، والذي يغطي الفترة من أول تموز/يوليو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2013. [1]

انخفاض حاد في الإصابات في البر خلال عام 2013

قتلت القوات الإسرائيلية، خلال الشهر، اثنين من المدنيين الفلسطينيين، بينهما فتى عمره 16 عاماً، في المناطق المقيّد الوصول إليها بالقرب من السياج، وأصيب 22 مدنياً آخرون (16 بالذخيرة الحية و6 بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع). ووفقا لتحقيقات لجماعات حقوق الإنسان، فإن حالتي الوفاة نتجتا عن إطلاق النار دون إنذار مسبق في حادثين منفصلين، بينما كانا يسيران نحو السياج في المناطق المقيّد الوصول إليها حسبما أفادت التقارير. ووقع ما يقرب من ثلثي الإصابات هذا الشهر (14 من 22) في مظاهرتين منفصلتين شرقي جباليا احتجاجا على القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول وتضمنت رشق القوات الإسرائيلية بالحجارة. وتوغلت القوات الإسرائيلية، هذا الشهر أيضا، أربع مرات على الأقل لتجريف الأراضي في أقسام مختلفة من المناطق المقيدة الوصول.[2]

وعلى النقيض من ذلك، لم يسجل أي حادث أدى إلى خسائر بشرية خلال الشهر في المناطق المقيّد الوصول إليها في البحر، على الرغم من التقارير المستمرة حول حوادث إطلاق الرصاص الحي على يد القوات الإسرائيلية. واحتجزت القوات الإسرائيلية ثلاثة صيادين في البحر في كانون الثاني/يناير، واحتجزوا جميعهم داخل منطقة الصيد المسموح بها كما أفادت التقارير.

على الرغم من تحسن حرية الوصول في البحر، لا يزال الصيادون محرومين من الوصول إلى مناطق الصيد الأكثر فائدة قبالة سواحل غزة. ولا تمثل الحدود الحالية سوى أقل من ثلث مناطق الصيد المتفق عليها بموجب اتفاقات أوسلو – وهي 20 ميلا بحريا.

وتأتي حوادث كانون الثاني/يناير في أعقاب اتجاه للتوتر المتزايد في المناطق المقيّد الوصول إليها في البر والبحر في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر عام 2013، والتي سجلت خلاله حوادث إطلاق القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية على المدنيين الفلسطينيين على أساس يومي تقريباً. ويتناقض هذا مع الاتجاه الذي لوحظ خلال عام 2013، والذي أظهر انخفاضاً حاداً في عدد الإصابات بين المدنيين في المناطق المقيّد الوصول إليها في البر مقارنة مع 2012 (5 حالات قتل مقابل 13 حالة و66 إصابة مقابل 187)، حتى عند استثناء فترة التصعيد في الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

وفي البحر، ارتفع عدد حوادث إطلاق النار على يد القوات الإسرائيلية خلال عام 2013، وأفادت التقارير وقوع 10 إصابات (مقابل لا شيء في عام 2012). كما ارتفع عدد الحوادث التي تؤدي إلى تدمير أو تخريب أو مصادرة معدات صيد السمك (20 مقابل 6). ولكن كان هناك انخفاض في عدد الصيادين المحتجزين مقارنة مع عام 2012 (22 مقابل 84).

وعلى غرار هذا الشهر، فإن 6 بالمائة فقط من جميع الخسائر البشرية بين المدنيين خلال عام 2013 (ثلاث إصابات وحالة وفاة واحدة) المسجلة في المناطق المقيّد الوصول إليها على طول السياج كانت لمزارعين، في حين كانت النسبة الباقية لمتظاهرين وعمال الذين يحاولون عبور السياج إلى إسرائيل، ولزوار مستجمين وجامعي الخردة المعدنية. وكانت جميع الإصابات العشر بين المدنيين التي سجلت في البحر في عام 2013 (لم تسجل حالات وفاة) لصيادين.

وفي أعقاب تفاهم وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 الذي أنهى العملية العسكرية الإسرائيلية والتصعيد في الأعمال العدائية في غزة وجنوب إسرائيل، تمّ تخفيف بعض القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الوصول في البر والبحر.[3] ففي البر، استطاع كثير من الناس الوصول إلى مناطق تبعد عن السياج مسافة 300 متر فقط للمرة الأولى منذ سنوات، رغم أن هذا الوصول يبقى محفوفا بالخطر بسبب حوادث إطلاق النار المستمرة والرسائل غير المؤكدة من المسؤولين

الإسرائيليين. وأعلنت السلطات الإسرائيلية قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أن وصول الفلسطينيين لمسافة 300 متر من السياج ممنوع، ولكن فعلياً، «تم فرض «منطقة محظورة» تبعد مسافة تصل إلى 500 متر من السياج، و»منطقة عالية الخطورة» تمتد أحيانا حتى 1,500 متر من السياج.

بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع منطقة الصيد التي يمكن الوصول إليها من ثلاثة إلى ستة أميال بحرية من الساحل بعد اتفاق وقف إطلاق النار، باستثناء الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو عام 2013، عندما أعادت إسرائيل فرض حد الثلاثة أميال بحرية رداً على إطلاق الصواريخ على يد جماعات فلسطينية مسلحة.

نتيجة لعدد من العوامل المعيقة، وبخاصة الطبيعة المحدودة والمحفوفة بالخطر للوصول المتزايد، كان هناك أثر إيجابي محدود جدا على سبل العيش التي تعتمد على الزراعة وصيد السمك. كان أحد العوامل على البر هو عدم اليقين بشأن السياسة الجديدة، بما في ذلك مدى الحد الجديد.[4] علاوة على ذلك، يمكن فقط الوصول الآمن إلى المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً مؤخراً في البر خلال ساعات النهار (عموماً 7 صباحا حتى 3 مساء)، في حين أن أولئك الذين يحاولون العمل خارج هذه الساعات أفادوا أنهم يتلقون طلقات تحذيرية. ويختار المزارعون الذين بدؤوا زراعة المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً مؤخراً غالباً زراعة القمح أو غيره من المحاصيل البعلية (التي تروى بالأمطار) التي تتطلب استثماراً ورعايةً أقل من المحاصيل التي تعتمد على الري، لكنها لا تدر إلا دخلاً محدوداً.[5]

يختار المزارعون الذين بدؤوا زراعة المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً مؤخراً غالباً زراعة القمح أو غيره من المحاصيل البعلية (التي تروى بالأمطار) التي تتطلب استثماراً ورعايةً أقل من المحاصيل التي تعتمد على الري، لكنها لا تدر إلا دخلاً محدوداً.

وفي البحر، وبالرغم من التحسن في الوصول، لا يزال الصيادون محرومين من الوصول إلى مناطق الصيد الأكثر ربحية قبالة سواحل غزة. الحد الحالي أقل من ثلث مناطق الصيد المتفق عليها بموجب اتفاقات أوسلو - 20 ميلاً بحريا. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، توجد غالبية الأسماك ذات القيمة العالية على مسافة أبعد من 12-8 ميل بحري من الشاطئ. ويخشى الصيادون من إمكانية فرض مزيد من القيود في أي وقت، والكثيرون غير قادرين أو غير راغبين في الاستثمار مالياً من أجل تحقيق أفضل فائدة من توسيع حرية الوصول، لمعرفتهم أن استثماراتهم يمكن أن تضيع.[6] بالإضافة إلى ذلك، تأثر الصيادون سلبياً منذ تموز/يوليو 2013 بسبب نقص الوقود بأسعار معقولة، مما أجبرهم على تقليص وتيرة الإبحار، فضلا عن الإجراءات الأمنية المشددة التي فرضتها القوات البحرية المصرية، والتي تمنع الوصول إلى المياه الإقليمية المصرية. ويُقدر أن حوالي 95 بالمائة من الأسر التي تعتمد على صناعة الصيد والتي تتلقى المساعدات الإنسانية، معرضة للديون، والفقر والضعف.

أثرت حوادث إطلاق النار في المناطق المقيّد الوصول إليها في البر أيضا على وصول الناس إلى الخدمات، وكذلك على قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدة. هناك 13 مدرسة تقع على بعد 1,000 متر من السياج، تخدم حوالي 5,000 طفل يواجهون المخاطر وهم في طريقهم من هذه المدارس وإليها. كشفت دراسة مسحية أجرتها منظمة أوكسفام، وهي من بين المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في المناطق المقيّد الوصول إليها في البر أو بالقرب منها، أنه في حين رأى من شملهم الاستطلاع أن العمل في هذه المناطق مهم، كانت المخاطر للموظفين عقبة رئيسية أمام مزيد من البرامج، وتليها المخاطر للمستفيدين وللاستثمارات.[7]

إن ممارسة الجيش الإسرائيلي باستخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين، فضلا عن التدمير والتخريب ومصادرة الممتلكات لفرض القيود على الوصول، تبقى مثيرة للقلق. وبموجب القانون الدولي، إن

استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة والأسلحة النارية لفرض المناطق المقيّد الوصول إليها يجب أن تكون متناسبة ومتفقة مع المعايير الدولية، أي لا تستخدم إلا في الحالات القصوى، مثل الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين عند تعرضهم للموت أو الإصابة الخطيرة، وفقط عندما تكون جميع الإجراءات الأخرى الأقل خطورة غير كافية.[8] بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون أي قيود على الوصول في البر والبحر متناسبة مع تهديد أمني محدد، ويجب ألا يكون لها تأثير غير متناسب على الأرواح، وسبل العيش والممتلكات للمدنيين الفلسطينيين.

التهجير القسري واسع النطاق في «مناطق إطلاق النار» على طول غور الأردن

هدوء مؤقت في عمليات الهدم في «منطقة إطلاق النار» في جنوب الخليل

شهد هذا الشهر تطورات مختلطة أثرت على التجمّعات البدوية والرعوية الواقعة في المناطق المخصصة كمناطق عسكرية مغلقة لأغراض التدريب أو «مناطق إطلاق نار»، في أنحاء المنطقة (ج) في الضفة الغربية: من جهة، أعلنت السلطات الإسرائيلية هدوءاً مؤقتا في عمليات الهدم وتخفيف القيود على الوصول في واحدة من هذه المناطق في جنوب الخليل (مسافر يطا، أو «منطقة إطلاق النار» 918)؛ ومن جهة أخرى تم تهجير 160 شخصاً قسراً من «مناطق إطلاق نار» أخرى على طول غور الأردن.

جرى تحديد ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية، أو 30 بالمائة من المنطقة (ج)، منذ بداية الاحتلال «كمناطق إطلاق نار». في الوقت الحاضر، هناك 38 تجمّعاً بدوياً ورعوياً، يبلغ عدد سكانها 6,200 نسمة تقع ضمن هذه المناطق، و50 تجمّعاً آخر يقيم فيها أكثر من 12,000 من السكان في جوارها مباشرة. وتواجه هذه التجمّعات احتياجات إنسانية كبيرة، وهي معرضة لخطر التهجير بدرجة كبيرة بسبب الحظر على الوصول والإقامة الناجم عن تحديد مناطقهم السكنية أو الرعوية «كمناطق إطلاق نار». (انظر الإطار في هذا القسم لمزيد من المعلومات حول «مناطق إطلاق النار».)

جرى تحديد ما يقرب من 18 بالمائة تقريبا من الضفة الغربية، أو 30 بالمائة من المنطقة (ج)، منذ بداية الاحتلال «كمناطق إطلاق نار». في الوقت الحاضر، هناك 38 تجمّعا بدويا ورعويا، يبلغ عدد سكانها عددهم 6,200 نسمة، وتقع ضمن هذه المناطق، و50 تجمّعاً آخر يقيم فيها أكثر من 12,000 من السكان في جوارها مباشرة.

الحادث الأكبر، الذي وقع في 30 كانون الثاني/يناير في قسم من التجمّع البدوي عين الحلوة (محافظة طوباس) الواقع في «منطقة إطلاق نار»، أدى إلى تهجير 66 شخصاً، بينهم 36 طفلاً. ويواجه حوالي 100 مبنى سكنياً ومعيشيا أخرى هنا، بعضه مولها المانحون الدوليون، أوامر هدم معلقة.

واستهدف حادث إجلاء آخر، في يوم 8 كانون الثاني/يناير، منطقة أبو عجاج في «بلدة الجفتلك (محافظة أريحا)، وذلك بهدم 13 مبنى سكنياً وحظائر للماشية، مما أدى إلى تهجير ثلاث عائلات (26 شخصاً). وبعد بضعة أيام، هدمت السلطات الإسرائيلية أيضاً وصادرت ست خيام قدمتها للعائلات منظمة دولية كملاجئ طارئة. وردت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر 2013 دعوى من التجمّع ضد الأمر الصادر سابقاً والذي يدعو لطردهم من المنطقة. وأخيراً، في 22 كانون الثاني/يناير، هدمت السلطات الإسرائيلية 19 مبنى آخر في تجمّع خربة يرزا (محافظة طوباس)، والذي يقع بكامله في «منطقة إطلاق النار»، وتهجير 14 شخصاً. وعموماً، في مثل هذه الحالات، تقيم العائلات المهجّرة مع الأقارب والجيران حتى يحصلوا على خيام كمأوى طارئ.

وقعت عمليات الهدم هذه في سياق الارتفاع الكبير في عمليات الهدم والتهجير في غور الأردن خلال العام الماضي: بلغ عدد المباني التي يمتلكها الفلسطينيون والتي هُدمت خلال عام 2013 أكثر من الضعف مقارنة بعام 2012 (390 و172 على التوالي) وكذلك عدد الأشخاص المهجرين (590 و279)، إلى جانب انخفاض في أجزاء أخرى من المنطقة (ج). وفي المجمل، تم هدم أكثر من 100 منزل

من بيان منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، جيمس و. راولي في 31 كانون الثاني/يناير، بعد عمليات الهدم في عين الحلوة:

" أشعر بقلق بالغ إزاء التهجير والسلب المستمرين للفلسطينيين في المنطقة (ج)، وخاصة على طول غور الأردن حيث كان عدد المباني التي هُدمت أكثر من الضعف في العام الماضي. وهذا النشاط لا يحرم الفلسطينيين من الحصول على المأوى والخدمات الأساسية وحسب، بل إنه يتعارض أيضا مع القانون الدولي. يجب وقف فوراً تدمير الممتلكات الفلسطينية ووقف الإجلاء القسري للفلسطينيين حتى يحصل الفلسطينيون على نظام تخطيط وتنظيم عادل يلبي احتياجاتهم".

يقدم الشركاء في المجال الإنساني المساعدة الطارئة اللازمة للعائلات التي تفتق حالياً إلى مأوى وتعاني من ضعف سبل العيش. وتواجه الوكالات الإنسانية صعوبات متزايدة في الاستجابة للاحتياجات الطارئة في المنطقة (ج) في غور الأردن بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. وفي العديد من الحالات، تم الاستيلاء على المساعدات الإنسانية أو مصادرتها أو تدميرها.

في 30 كانون الثاني/يناير في التجمّع البدوي عين الحلوة (محافظة طوباس) الواقع في "منطقة إطلاق النار"، تم تهجير 66 شخصاً، بينهم 36 طفلا، ويواجه حوالي 100 مبنى سكنيا ومعيشيا أخرى هنا، أوامر هدم معلقة.

فلسطيني ومبنى معيشي في جميع أنحاء المنطقة (ج) والقدس الشرقية خلال كانون الثاني/يناير بسبب عدم وجود تصاريح صادرة من إسرائيل (التي تجد هذه التجمّعات أنّ من المستحيل الحصول عليها)، يقع نحو 90 بالمائة منها تقريبا واقعة في غور الأردن.

على النقيض من ذلك، كان هناك تطور إيجابي فيما يتعلق بـ 14 تجمّعاً (1,200 نسمة) في جنوب الخليل (منطقة مسافر يطا) الواقعة في "منطقة إطلاق النار" 918. ومنذ أواخر تسعينات القرن الماضي، شاركت هذه التجمّعات في دعوى قضائية مطولة أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية متحدية عزم السلطات الإسرائيلية إجلاؤهم من منازلهم.[9] وكجزء من عملية وساطة، التي اشترك فيها الجانبان في سياق الدعوى، فقد توصل الجانبان هذا الشهر إلى اتفاق يهدف إلى «تعزيز الثقة المتبادلة». وبموجب الاتفاق، ستكون هذه الاتفاقية سارية حتى منتصف أيار/مايو عام 2014:

1. سوف يسمح للسكان بإعادة تأهيل ثمانية مباني وعدد من الطرق التي تضررت خلال العاصفة الشتوية اليكسا في كانون الأول/ديسمبر عام 2013؛
2. سيتم تجميد كافة أوامر الهدم المعلقة مؤقتا؛
3. سوف يُسمح بالوصول إلى المنطقة سيراً على الأقدام بشكل عام، إلا في حال كان هناك شبهة مادية بعمل «غير قانوني» مقصود؛
4. سوف يُسمح لمسؤولي السلطة الفلسطينية وعمال الإغاثة بالدخول بمركباتهم؛
5. يمنع دخول مواد ومعدات البناء دون تصريح.

وبينما توفر هذه الاتفاقية بعض التسهيلات للتجمّعات في هذه المنطقة، سيبقى تأثيرها محدوداً نظراً لمدتها القصيرة الأجل ونظراً لمنع مواد البناء، ولن تبعد خطر التهجير.

ووفقا للسلطات الإسرائيلية، فإن الفلسطينيين الذين يقيمون في «مناطق إطلاق النار» هم المتعدين ويتم إبعادهم بشكل منتظم من المنطقة حفاظاً على سلامتهم. ولكن، وكما أبرز الأمين العام للأمم المتحدة، فإن إزالة التجمّعات من «منطقة إطلاق النار» في جنوب الخليل «سيكون على ما يبدو بمثابة ترحيل قسري فردي وجماعي، وهذا مخالف لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني. و سيكون أيضا على ما يبدو بمثابة عمليات طرد قسري مخالفة لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان».[10]

من مشروع تشخيص حالة الضعف: مناطق إطلاق النار

تواجدت معظم التجمّعات في «مناطق إطلاق النار» منذ عقود، والكثير منها تواجد قبل تحديد هذه المناطق على هذا النحو، ووفقاً لبيانات تم جمعها في عام 2013 كجزء من مشروع تشخيص حالة الضعف في المنطقة (ج)،[11] يقع أكثر من نصف التجمّعات وعددها 88 تجمعاً داخل أو بجوار "مناطق إطلاق النار" في منطقة غور الأردن، وتعتمد الغالبية العظمى منها (77 تجمّعاً) على الرعي والزراعة كمصدر رئيسي للدخل. وهذه التجمّعات غير قادرة على التخطيط والتطوير، وعانت 60 بالمائة منها من عمليات الهدم منذ عام 2000. وأفاد ممثلو التجمّع أن أكثر من 1,200 من المباني القائمة صدرت بحقها أوامر وقف البناء وأوامر هدم معلقة، بما في ذلك 330 مبنى ممولة من الجهات المانحة والمقدمة كمساعدات إنسانية. وكذلك سبع مدارس (أربع مدارس ابتدائية وثلاث مدارس ثانوية) صدر بحقها أوامر هدم معلقة، في حين أن الأطفال في 57 من التجمّعات الـ 88 يضطرون إلى المشي لأكثر من خمسة كيلومترات للوصول إلى المدرسة الثانوية.

أفاد أكثر من 80 بالمائة من التجمّعات بانخفاض في عدد مواشيهم خلال العامين الماضيين بسبب عدد من الإجراءات الإسرائيلية، بما في ذلك القيود الواردة على التخطيط والتنظيم، وعنف المستوطنين والأنشطة العسكرية. وهناك 10 بؤر استيطانية إسرائيلية تقع إما جزئيا أو كليا في مناطق إطلاق النار.

وحددت المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذه التجمّعات على أنها من بين التجمّعات الأكثر عرضة للخطر، وعليه هناك جهودا لضمان تدخلات محددة قائمة على أساس المنطقة لتلبية الاحتياجات المحددة. وشملت هذه التدخلات العديد من المشاريع في مجال المأوى والغذاء والزراعة والصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والمال مقابل العمل.

عدد التجمعات التي استهدفتها التدخلات

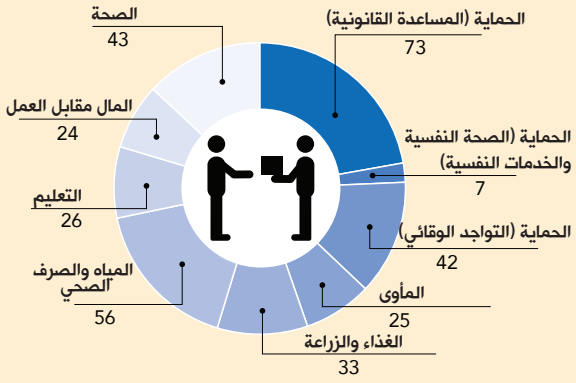

أبدى منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جيمس راولي قلقه إزاء عمليات الهدم هذه، وكذلك إزاء عرقلة توصيل المساعدات إلى المهجرين.

غزة: استمرار توقف أنشطة البناء نتيجة القيود على الاستيراد

حوالي 30,000 أسرة فقدت مصدر دخلها

يعاني قطاع غزة، منذ تموز/يوليو 2013، نقصاً حاداً في مواد البناء، مما قوض قدرة الناس على معالجة احتياجات الإسكان والبنية التحتية العاجلة وحرم عشرات الآلاف من الأسر من الدخل. وكان السبب المباشر للحالة الراهنة هو إغلاق الأنفاق غير الشرعية تحت الحدود مع مصر في سياق الإجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية لمعالجة الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء. ونظرا للقيود طويلة الأمد التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد عبر المعابر الرسمية، فقد استخدمت هذه الأنفاق في السنوات القليلة الماضية كقناة رئيسية لتهريب مواد البناء.

يستند هذا القسم إلى البيانات التي قدمها المجلس النرويجي للاجئين

توجهات لاستيراد مواد البناء من مصر وإسرائيل

كان استيراد مواد البناء الأساسية (وخاصة الاسمنت والحصى وقضبان الصلب) إلى قطاع غزة مقيداً بشكل كبير منذ فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، في أعقاب سيطرة حماس على السلطة. ومنذ عام 2010، سمح للمنظمات الدولية، في إطار تخفيف الحصار، باستيراد تلك المواد بعد الحصول على موافقة إسرائيلية لمشاريعهم. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت السلطات المصرية منذ عام 2011 بالاستيراد المحدود عبر معبر رفح للمشاريع التي تمولها حكومة قطر.

وفي هذا السياق، شهدت الأشهر السبعة الماضية انخفاضاً حاداً في كمية مواد البناء الداخلة إلى قطاع غزة عبر إسرائيل (معبر كيرم شالوم)، مما أدى إلى تفاقم النقص الناتج عن توقف التهريب عبر الأنفاق. وفي حين بلغ المتوسط الشهري حوالي 92,000 طن من مواد البناء الأساسية التي دخلت قطاع غزة عن طريق إسرائيل بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو عام 2013، كان هذا الرقم المماثل في الفترة بين آب/أغسطس 2013 وكانون الثاني/يناير 2014 أقل من 30,000 طن، أي بانخفاض نسبته 70 بالمائة تقريبا. ومن ناحية أخرى، وبالرغم من بعض التقلبات، بقي متوسط حجم المواد المستوردة عبر معبر رفح للمشاريع القطرية حول 23,000 طن على مدى عام 2013.

شهدت الأشهر السبعة الماضية انخفاضا كبيرا في كمية مواد البناء الداخلة إلى قطاع غزة عبر إسرائيل (معبر كيرم شالوم)، مما أدى إلى تفاقم النقص الناتج عن توقف التهريب عبر الأنفاق.

مواد البناء الداخلة إلى غزة حسب القطاع المستلم (بالطن)

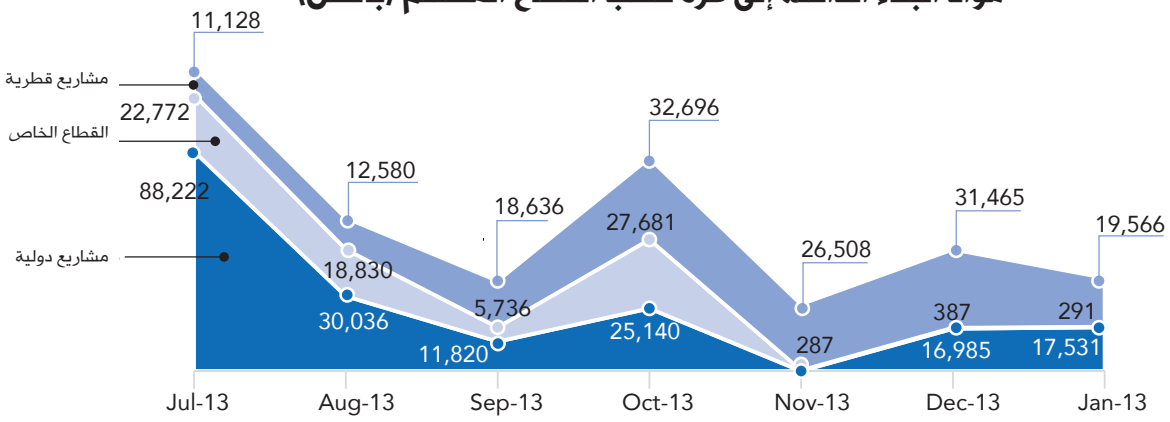

في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2012، بدأت إسرائيل، في إطار تفاهم وقف إطلاق النار مع حماس، السماح بإدخال 20 شاحنة محملة بالحصى كل يوم من خلال معبر كيرم شالوم للقطاع الخاص، وزادت هذه الكمية في أيلول/سبتمبر 2013 حتى 70 شاحنة كل يوم (بما في ذلك 40 من الحصى، و20 من الإسمنت و10 من قضبان الصلب). وعلى الرغم من ذلك، تبقى هذه الأرقام أقل بكثير من الاحتياجات. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2013، أوقفت السلطات الإسرائيلية إدخال جميع مواد البناء بعد اكتشاف نفق يقود من قطاع غزة إلى إسرائيل، منوهة إلى المخاوف من أن هذه المواد يمكن استخدامها لأغراض عسكرية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، خففت السلطات الإسرائيلية القيود المفروضة على الواردات للمشاريع الدولية، بينما أبقت على الحظر التام للقطاع الخاص.

غالبية مشاريع البنية التحتية والإسكان مجمدة

أدى النضوب التدريجي للمخزون من مواد البناء المتوفرة في السوق منذ تموز/يوليو 2013، بعد وقف توريد هذه المواد عبر الأنفاق، إلى تجميد معظم مشاريع البناء. وتباع الكميات الصغيرة المتبقية بأسعار باهظة، حيث يباع طن الإسمنت المتوفر بـ 2,000 شيقل (750 دولار أمريكي)،وهو أعلى من سعر تموز/يوليو 2013 بنسبة 400 بالمائة.

ووفقا لاتحاد المقاولين الفلسطينيين، أغلقت جميع مصانع الخرسانة المسلحة وعددها 27 مصنعاً وأكثر من 90 بالمائة من شركات المقاولات في قطاع غزة.[12] ونتيجة لذلك، تم إيقاف 75 مشروعاً كبيراً للإسكان والبنية التحتية، إلى جانب معظم أنشطة البناء الخاصة بالأسر الفردية. وتشمل هذه الأخيرة أكثر من 500 أسرة شاركت في واحد من العديد من برامج المساعدة الذاتية التي تديرها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والتي تشتمل على المساعدات المالية اللازمة لتنفيذ إعادة البناء أو إصلاح المنازل التي دمرت أو تضررت خلال العمليات الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

وبالتالي، فإن أنشطة البناء الجارية تقتصر على عدة مشاريع تنفذها أو تمولها المنظمات الدولية والحكومات. ولكن، وعلى الرغم من تخفيف القيود على الواردات عبر معبر كيرم شالوم منذ كانون الأول/ديسمبر 2013، تم السماح لأقلية فقط من المشاريع باستئناف استيراد المواد.

واعتبارا من نهاية كانون الثاني/يناير 2014، كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) غير قادرة على الحصول على المواد اللازمة لـ 20 مشروعاً من أصل 32 مشروعاً وافقت عليها السلطات الإسرائيلية بالفعل في مجالات الإسكان والتعليم والمياه والصرف الصحي. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا اثنين فقط من مشاريع الإسكان للعائلات المهجرة في سياق العمليات الحربية. واستمرت مشاريع الإسكان والبنية التحتية القطرية في العمل عند مستوياتها الطبيعية في الأشهر القليلة الماضية، حيث لم تتأثر إمداداتها من المواد من خلال معبر رفح إلى حد كبير.

عشرات الآلاف من الوظائف فُقدت أو تأثرت

أدى هذا التوقف في أنشطة البناء لتسريح جماعي للعمال. ووفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في الربع الرابع (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر) عام 2013 كان هناك 11,000 شخص يعملون في قطاع البناء، أي أقل مما كان عليه العدد في الربع الثاني من العام (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو)، وذلك قبل بداية الأزمة الحالية. وفقدت قطاعات التصنيع والنقل، التي ترتبط أجزاء منها بأنشطة البناء 4,700 و3,900 وظيفة على التوالي.[13]

محمد ربحي الزعانين، 27 عاماً، متزوج وأب لطفلين، يسكن في بيت حانون. بالرغم من أنّ محمد حاصل على دبلوم في المحاسبة، إلا أنه غير قادر على العثور على وظيفة في هذا المجال، ومنذ عام 2008، بدأ العمل في أنشطة البناء. وفي السنوات الثلاث الأولى، كان يعمل في المشاريع التي تنفذها الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى الانتهاء من تلك المشاريع.

"كنت بلا عمل لستة أشهر. بعد ذلك، بدأت العمل مع مقاول مستقل اعتمد على مواد البناء القادمة عن طريق الأنفاق. أنا اعتدت على كسب ما بين 70-40 شيقل (11.4- 20 دولاراً أمريكياً) يومياً وبدأ وضعي يتحسن. استمر هذا حتى حزيران/يونيو 2013، عندما بدأت الأنفاق تُغلق وارتفعت أسعار المواد. فقدت وظيفتي ولم أعمل منذ ذلك الحين. ليس لدي مال، ولدي أسرة مكونة من أربعة أنفار لأطعمها. عندما أمر بالسوق، أتمنى أن أشتري الفواكه. لم أتمكن من شراء الملابس الشتوية، وأصبح تحمل شراء حفاضات وحليب وأدوية لأطفالي تحدياً كبيراً. آمل أن يتم رفع الحصار وفتح المعابر وأن تدخل مواد البناء إلى غزة من جديد".

بين آب/أغسطس 2013 وكانون الثاني/يناير عام 2014، دخل أقل من 30,000 طن من مواد البناء الأساسية إلى قطاع غزة عبر إسرائيل في المتوسط كل شهر، أو أقل بنسبة 70 بالمائة من الرقم المماثل ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو عام 2013.

يقدر اتحاد المقاولين الفلسطينيين أنه بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2014، سيفقد ما يصل إلى 30,000 شخص يرتبط عملهم ارتباطا مباشرا بأنشطة البناء وظائفهم، وتأثر بشدة 40,000 آخرون يتعلق عملهم في المقام الأول بأنشطة ذات صلة (النجارة، والحدادة، والألمنيوم، والبلاط، والمصانع، ووسائل النقل، والآلات الثقيلة، الخ).

ووفقاً لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، بلغ معدل البطالة في قطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 41.5 بالمائة من قوة العمل، أو 180,500 شخص،[14] وهو واحد من أعلى معدلات البطالة في العالم، وأعلى مستوى سُجل في غزة على مدى ثلاث سنوات. ويعتقد أن هذا التطور قد وضع العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي، والتي أثرت في عام 2012 على 57 بالمائة من الأسر في قطاع غزة، بعد أن كانت 44 بالمائة في عام 2011.

قلق بشأن عنف المستوطنين حول منطقتي استيطان في محافظة نابلس

الاستخدام المتزايد لأوامر الإغلاق يقوض سبل العيش الزراعية

شهد كانون الثاني/يناير ما مجموعه 29 هجوماً من المستوطنين الإسرائيليين أدت إما إلى إصابات بين الفلسطينيين أو ألحقت أضراراً بممتلكاتهم، وهذا أقل بقليل من المتوسط الشهري لمثل هذه الهجمات خلال عام 2013 (33). وقعت هذه الهجمات إلى جانب العديد من الحوادث الأخرى التي تنطوي على التخويف، ومنع الوصول والتعدي على الممتلكات الخاصة. وعموماً، أصيب ثمانية فلسطينيين على يد المستوطنين خلال الشهر وتم تخريب ما يقرب من 1,000 شجرة و18 مركبة، ضمن غيرها من الأضرار. وأيضا في هذا الشهر، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ثمانية هجمات نفذها فلسطينيون، مما أدى إلى وقوع ما لا يقل عن تسع إصابات في صفوف المستوطنين وإسرائيليين آخرين.

ومن الحوادث التي وقعت في هذا الشهر وأسفرت عن إصابات أو أضرار بين الفلسطينيين، ثمانية منها وقعت في أنحاء محافظة نابلس، والتي سجلت خلال عام 2013 أكبر عدد من مثل هذه الهجمات مقارنة

هجمات للمستوطنين أدت إلى إصابات أو ألحقت أضرارا حسب المحافظة (2013)

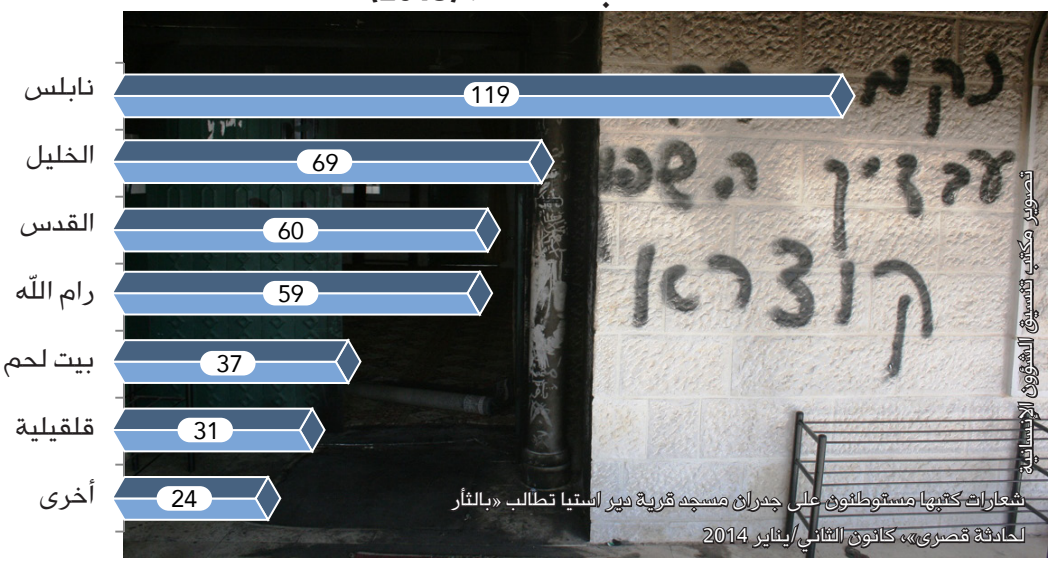

شعارات كتبها مستوطنون على جدران مسجد قرية دير استيا تطالب «بالثأر لحادثة قصرى»، كانون الثاني/يناير 2014

ومما يثير القلق بشكل خاص هو المستوى العالي للعنف حول منطقتين استيطانيتين محددتين: يتسهار وبراخا جنوبي مدينة نابلس، والبؤر الاستيطانية الواقعة إلى الشرق من مستوطنة شيلو، في الزاوية الجنوبية الشرقية من المحافظة.

القوات الإسرائيلية تخلي المستوطنين من قرية قصرى، 7 كانون الثاني/يناير 2014

مع المحافظات الأخرى (انظر الرسم البياني). ومما يثير القلق بشكل خاص المستوى العالي للعنف حول منطقتين استيطانيتين محددتين: يتسهار وبراخا جنوبي مدينة نابلس، والبؤر الاستيطانية الواقعة إلى الشرق من مستوطنة شيلو، في الزاوية الجنوبية الشرقية من المحافظة.

وقع أحد أهم الحوادث في قرية قصرى في 7 كانون الثاني/يناير حين داهمت مجموعة من المستوطنين غير المسلحين من البؤرة الاستيطانية آيش كودش قرية قصرى المجاورة، واقتلعوا 27 شتلة زيتون واعتدوا جسدياً على عائلة فلسطينية كانت تعمل في أرضها. نُفذ الهجوم بحسب ما ورد انتقاما لحادث سابق في اليوم نفسه، حيث اقتلع الجيش الإسرائيلي أشجارا زرعها المستوطنون على قطعة أرض يملكها مزارع فلسطيني من قرية جالود المجاورة (فيما يعرف بهجمات «تدفيع الثمن»).

اشتبك سكان قصرى والقرى المجاورة، الذين كانوا يتوقعون الهجوم، مع المهاجمين، واحتجزوهم واعتدوا عليهم جسديا، مما أدى إلى إصابة 10 مستوطنين على الأقل. وفي وقت لاحق، نجحت مجموعة من شيوخ القرية في وقف الاعتداء على المستوطنين، واتصلت بمكتب الارتباط الفلسطيني ومكتب محافظة نابلس، والذين أبلغوا بدورهم الجيش الإسرائيلي الذي وصل إلى الموقع وأخرج المستوطنين من القرية. أثار هذا الحادث سلسلة من العمليات الانتقامية التي نفذها المستوطنون في شمال الضفة الغربية، بما في ذلك حرق وتدمير 12 مركبة ومحاولة إشعال النار في مسجد في قرية دير استيا في محافظة سلفيت.

وقع الحادث في قصرى في سياق التوسع المستمر في ست بؤر استيطانية في هذه المنطقة – وجميعها بؤر استيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي والإسرائيلي على حد سواء – غالبا بالاستيلاء على الأراضي التي يملكها مزارعون من قريتي قصرى وجالود وزراعتها لاحقاً (يقدر سكانها بحوالي 5,500).[15] وفي هذا السياق، يعتبر الإخلاء المذكور أعلاه من قطعة الأرض التي استولى عليها المستوطنون استثناءً نادراً. وكقاعدة عامة، بدلاً من إخلاء البؤر الاستيطانية ذاتها أو المناطق التي استولى عليها المستوطنون وقاموا بزراعتها، كان أحد الإجراءات الرئيسية التي تبناها الجيش هو إغلاق الأراضي الفلسطينية المزروعة بأوامر عسكرية. وبالتالي، يتعين على المزارعين الفلسطينيين تقديم طلب «للتنسيق المسبق» للوصول إلى أرضهم مع حراسة عسكرية، والتي تتم في عدد محدود من المناسبات خلال العام.[16]

وقع الحادث في قصرى في سياق التوسع المستمر في ست بؤر استيطانية في هذه المنطقة غالباً بالاستيلاء على الأراضي وزراعتها لاحقاً.

جرى زحف مماثل في الأراضي الزراعية، إلى جانب إغلاق المناطق على يد الجيش وتقييد وصول الفلسطينيين من خلال نظام «التنسيق المسبق»، حول مستوطنتي يتسهار وبراخا (يقدر سكانهما بنحو 2,900 نسمة)؛ وتضررت بشكل مباشر 11 قرية فلسطينية (يقدر سكانها بنحو 31,400) في جوار المستوطنتين.

في هذا الشهر، في 14 كانون الثاني/يناير، داهم مستوطنون من مستوطنة براخا منطقة زراعية تقع في المنطقة (ب)، بالقرب من قرية بورين، حيث كانت مجموعة من العمال الفلسطينيين تعمل على إعادة تأهيل طريق زراعي، وذلك كجزء من مشروع تنفذه منظمة غير حكومية دولية (منظمة الأولوية الملحة)، واشتبكوا مع العمال. ورداً على ذلك، أعلن الجيش الإسرائيلي المنطقة «منطقة عسكرية مغلقة»، مما أدى إلى توقف المشروع حتى إشعار آخر.

وفي هذا الشهر أيضاً، وفي المنطقة ذاتها، داهمت مجموعة من المستوطنين الملثمين يوم 6 كانون الثاني/يناير، ويعتقد أنهم من مستوطنة يتسهار، موقعاً لمشروع مياه تموله جهات دولية مانحة قرب قرية عوريف ودمروا خزان مياه قيد الإنشاء. وبعد ذلك، قاموا بإلقاء الحجارة على مدرسة البنين الثانوية في القرية، والواقعة على مقربة من موقع المشروع، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مع الطلاب. وتظهر لقطات فيديو للحادث نشرته منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسيلم» الجنود الإسرائيليين وهم يراقبون هجوم المستوطنين دون التدخل، بل أطلقوا قنابل الغاز المسيل للدموع على الطلبة الفلسطينيين.[17]

تظهر حوادث هذا الشهر حول مناطق المستوطنات المذكورة أعلاه في محافظة نابلس فشل السلطات الإسرائيلية المستمر في فرض سيادة القانون على المستوطنين الإسرائيليين.

تظهر حوادث هذا الشهر حول مناطق المستوطنات المذكورة أعلاه في محافظة نابلس فشل السلطات الإسرائيلية المستمر في فرض سيادة القانون على المستوطنين الإسرائيليين. وأظهر الحادث الذي وقع في عوريف مرة أخرى أنه على الرغم من الأوامر الرسمية، فإن فكرة أن الجنود هم المسؤولون عن حماية الفلسطينيين وإنفاذ القانون على المستوطنين لم تنقلها ولم تستوعبها القوات على الأرض بالشكل الملائم. وبالإضافة إلى ذلك، في حين ساهم نظام التنسيق المسبق المطبق في المناطق المتضررة في تقليص هجمات المستوطنين، فإنه يضع مسؤولية التكيف مع القيود المفروضة على المزارعين الفلسطينيين بدلا من تطبيق القانون على المستوطنين العنيفين. من 938 ملفاً فتحتها الشرطة الإسرائيلية بين عامي 2005 و2013 في شكاوى ضد عنف المستوطنين، قدمها فلسطينيون وتابعتها منظمة متطوعين لحقوق الإنسان الإسرائيلية يش دين، لم تصدر لوائح اتهام إلا في 8.5 بالمائة من الشكاوى.[18]

لم تؤد الفجوات في إنفاذ القانون على يد السلطات الإسرائيلية والمستويات العالية لعنف المستوطنين الناتجة عن ذلك إلى تآكل سبل العيش الزراعية للمزارعين الفلسطينيين فحسب، بل أعاقت أيضا قدرة منظمات الإغاثة على دعم السكان المتضررين.

القيود على معبر رفح تزيد من تقويض القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية

هذا القسم قدمته منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة

انخفاض بنسبة 93 بالمائة في عدد المرضى الذين غادروا إلى مصر منذ تموز/يوليو 2013

خلال كانون الثاني/يناير، كان معبر رفح بين قطاع غزة ومصر مفتوحاً لستة أيام فقط، مما سمح بمغادرة 2,335 شخصاً فقط (وكان 88 فقط مسجلين كمرضى إلى جانب 82 مرافقين) وسمح بدخول 2,123 آخرين إلى غزة. وأغلق معبر رفح أمام الجميع إلا في حالات إنسانية استثنائية منذ تموز/يوليو

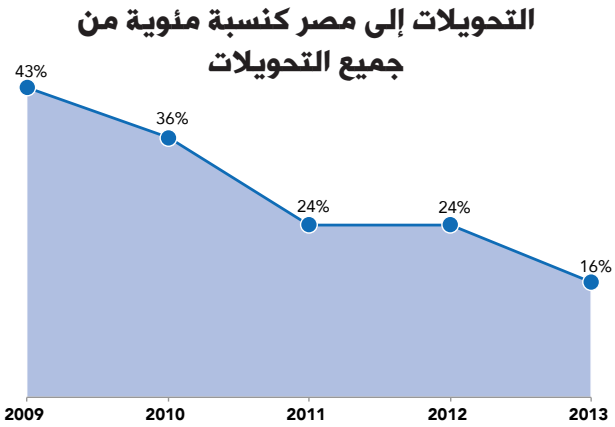

2013، وحدّ بشكل أكبر من حرية الناس في الحركة، مما أثار مخاوف خاصة بشأن تأثير هذا الوضع على وصول المرضى إلى الخدمات الطبية المتخصصة. توقفت وزارة الداخلية الفلسطينية في غزة عن تسجيل حالات جديدة في 10 كانون الثاني/يناير، بعد أن بلغ العدد 3,000 شخص، بمن فيهم المرضى، الذين يحتاجون إلى العبور إلى مصر من غزة.

أغلق معبر رفح ، إلا في حالات إنسانية استثنائية منذ تموز/يوليو 2013، مما أثار مخاوف خاصة بشأن تأثير هذا الوضع على وصول المرضى إلى الخدمات الطبية المتخصصة.

بين أواسط عام 2010 وأواسط عام 2013، فتح معبر رفح على أساس يومي، وعمل كنقطة خروج ودخول أساسية إلى قطاع غزة. تأتي السياسة الحالية في فتح المعبر لفترة محدودة من السلطات المصرية، والمطبقة منذ تموز/يوليو 2013، في سياق الإجراءات لمعالجة انعدام الأمن في سيناء. وكجزء من هذا، تم إغلاق المعبر خلال النصف الثاني من العام 2013 لما مجموعه 98 يوماً، مقارنة مع 15 يوماً فقط في النصف السابق من العام. وبالتالي، انخفض معدل المسافرين في كلا الاتجاهين بنسبة 75 بالمائة،[19] في حين انخفض متوسط عدد المرضى المغادرين لغزة للحصول على الرعاية الصحية بنسبة 93 بالمائة.[20]

وفي حين لم يكن هناك أي تغيير في السياسة المتعلقة بقبول المرضى الفلسطينيين في المستشفيات في مصر، إلا أن عدم القدرة على توقع فتح المعبر، إضافة للوضع الأمني في سيناء، أحبط المرضى ولم يشجعهم على السفر إلى مصر. تستقبل المستشفيات المصرية المرضى الفلسطينيين دون مواعيد محددة، شريطة أن يكون لديهم وثيقة التغطية المالية من وزارة الصحة مختومة من السفارة الفلسطينية في القاهرة، أو إذا دفعوا تكاليف العلاج بأنفسهم. ولكن، المرضى أصحاب التمويل الذاتي ليسوا مؤهلين لأن يكونوا «حالة إنسانية» دون وثائق طبية رسمية من مستشفى غزة وفقا لمعايير وزارة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، في حين أعطيت الحالات الطبية الطارئة ومرضى السرطان المسافرين بواسطة سيارة إسعاف الأولوية للعبور، يتعرض وصولهم للإعاقة بسبب الساعات المحدودة للمعبر في الأيام التي يكون فيها مفتوحا، وقد تم اختصار هذه الساعات من متوسط قدره 8 ساعات إلى 5 ساعات (9 صباحا حتى 2 ظهرا) منذ تموز/يوليو 2013، بالرغم من أن الحافلات (التي تستوعب كل واحدة منها 50 مسافراً) تعبر أحياناً بعد الثانية ظهراً بتنسيق خاص بين المسؤولين على جانبي الحدود. وطلبت وزارة الصحة الفلسطينية بأن تعطى الأولوية للمرضى على غيرهم من المسافرين من خلال نظام الحصص. ونظراً للزيادة المستمرة لقائمة الانتظار، طلبت وزارة الداخلية في غزة مؤخرا من المسافرين المسجلين في الأصل إعادة تجديد تسجيلهم، لتحديد الأولويات بشكل أفضل للحالات العاجلة خلال عمليات فتح المعبر القصيرة. واعتباراً من نهاية كانون الثاني/يناير، كان هناك 600 مريض مسجل لدى خدمات الطوارئ الطبية يحتاجون إلى السفر عبر الحدود، وقد أوقفوا تسجيل طلبات جديدة.

المرضى المغادرون غزة إلى مصر من كل المسافرين في 2013

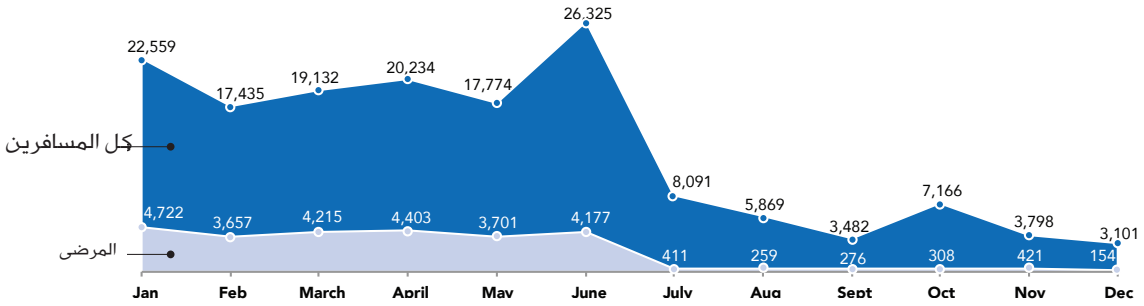

ونتيجة لهذه القيود، يطالب الكثير من المرضى وزارة الصحة في غزة بتغيير جهة تحويلاتهم إلى الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وإسرائيل. وانخفض عدد التحويلات إلى مصر بمقدار النصف بعد تموز/يوليو 2013، وارتفع بنسبة 22 بالمائة إلى جهات تتطلب الوصول من خلال معبر بيت حانون (انظر الرسم البياني « مرضى يغادرون غزة إلى مصر من كل المسافرين في 2013"). وانعكس ذلك في عدد الطلبات المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية من المرضى ومرافقيهم للحصول

انخفضت التحويلات إلى مصر بمقدار النصف بعد تموز/يوليو 2013، وبنسبة 22 بالمائة إلى الجهات التي تتطلب الوصول عبر معبر إيريز.

إعاقة سفر للمرضى

م. س: مريض يبلغ من العمر 30 عاما في المستشفى يعاني من المرحلة الأخيرة من مرض الكلى، وهو أب لخمسة أطفال، تم تحويله إلى مصر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، لعملية زراعة كلى عاجلة، مع شقيقه المتبرع لكونه مطابق. تم تسجيله كحالة إسعاف عاجلة وأبلغ بعد شهرين، في 21 كانون الثاني/يناير 2014، أنه تمت الموافقة على سفره. لكن أعادته السلطات المصرية عند الحدود، وطلبت منه تغيير صورته في جواز السفر. وبعد أن جدد المريض جواز سفره، أبلغته خدمات الطوارئ الطبية أنه فقد تسجيله للسفر ولا يمكن تسجيله مرة أخرى نظراً لقائمة الانتظار الطويلة.

ف. ر: امرأة تبلغ من العمر 63 عاماً تعاني من مرض القلب والسكري، وتعالج في وحدة العناية المركزة في مستشفى كمال عدوان من الدوار وصعوبة التنفس، تم تحويلها إلى مصر (حيث تلقت العلاج في 13 مناسبة سابقة) لإعادة برمجة جهاز تنظيم ضربات القلب الخاص بها يوم 5 شباط/فبراير. نُقلت هي وابنها في سيارة الإسعاف في نفس اليوم لكنها لم تتمكن من المرور. وكذلك فشلا في العبور في اليوم التالي، وعادت إلى وحدة العناية المركزة بسبب حالتها الحرجة.

أ . ج : امرأة تبلغ من العمر 29 عاما تلقت علاجا جراحيا في عام 2012 للكشف عن سرطان قشرة الكظر، وهي بحاجة إلى إعادة تقييم كل فترة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وأظهرت أحدث صور الأشعة المقطعية لها عودة السرطان وأحالتها وزارة الصحة-دائرة التحويلات الخارجية إلى مصر في 26 كانون الثاني/يناير 2014. وعندما ذهب زوجها لتسجيل سفرها مع خدمات الإسعاف، رفضوا بسبب لائحة الانتظار الطويلة.

أ . أ: مريض يبلغ من العمر 55 عاما خضع لعملية جراحية في السابق لاستئصال أورام في الأوتار الصوتية في غزة في تموز/ يوليو 2013 وتم تشخيص سرطان الحنجرة لديه. تم تحويله إلى مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس للعلاج الجراحي المتقدم، ولكنه أُبلغ عند الحجز بأن العلاج غير متوفر هناك. عندئذ حولته وزارة الصحة-دائرة التحويلات الخارجية إلى مصر في 29 كانون الثاني/يناير 2014، لكنه لم يتمكن من الخروج. وعائلته الآن تبحث عن علاج بديل في الضفة الغربية.

أشخاص ينتظرون للخروج من غزة في معبر رفح، أيلول/سبتمبر 2013

على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: ارتفعت نسبة طلبات الحصول على تصاريح المرضى خلال النصف الثاني من عام 2013 بنسبة 28.7 بالمائة مقارنة مع النصف الأول من العام. تمت الموافقة على ثمانية وثمانين بالمائة من هذه الطلبات خلال عام 2013، وتم تأجيل 11.7 بالمائة ورفض 0.3 بالمائة.

كذلك، أوقفت القيود في رفح عملياً شحنات المساعدات الطبية، والتي بلغت 30 بالمائة من الأدوية التي تستخدمها وزارة الصحة. ووفقاً لسلطة المعابر الفلسطينية في رفح، لم تكن هناك شحنات من الأدوية في النصف الثاني من عام 2013 باستثناء عملية نقل واحدة تضم حمولة أربع شاحنات في تشرين الثاني/نوفمبر، تبرع بها اتحاد الأطباء العرب في مصر.

وبالمثل، لم تكن هناك أية بعثات طبية دخلت غزة عبر معبر رفح منذ تموز/يوليو 2013، في حين كان هناك 63 مندوباً طبياً سافروا في النصف الأول من السنة، وأكثر من 120 في عام 2012. وبعض الوفود تجلب معها أيضا الأدوية اللازمة، والمستلزمات الطبية، وأحيانا المعدات كتبرعات. وزاد هذا

احتياجات مطلوبة لخطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014 حسب المجموعة/القطاع

(بملايين الدولارات الأمريكية) إجمالي التمويل المطلوب: 390 مليون دولار أمريكي

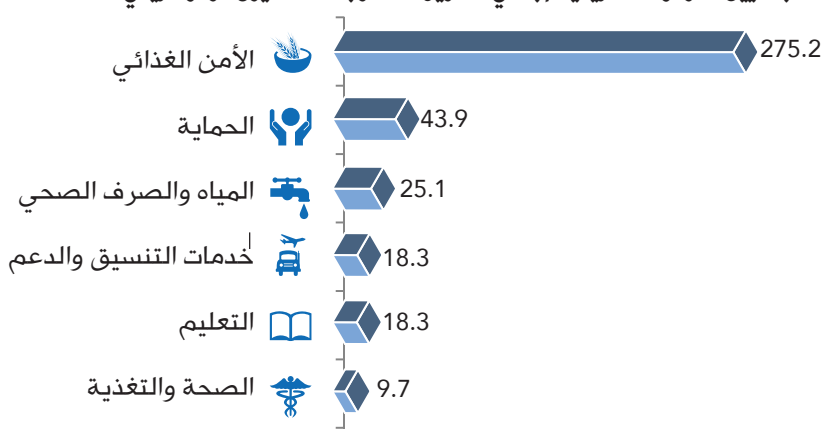

الانخفاض في الإرساليات الطبية من سوء الوضع المتصل بتوريد الأدوية من وزارة الصحة في رام اللّه إلى غزة، مما أدى إلى نفاذ 23,5 بالمائة من المواد المدرجة في قائمة الأدوية الحرجة و52 بالمائة من المستهلكات الطبية من المخزون في مستودع الأدوية المركزي في غزة في كانون الثاني/يناير.

تركز خطة الاستجابة الإستراتيجية على اثنين من الأهداف الإستراتيجية، التي تشمل تعزيز البيئة الوقائية، بما في ذلك توفير الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وتحسين الأمن الغذائي.

خطة الاستجابة الإستراتيجية تحدد 1.9 مليون فلسطيني يحتاجون للمساعدات الإنسانية

مع بدء العام الجديد، وافق الفريق القُطري الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة وبدأ في تنفيذ خطته للاستجابة الإستراتيجية للفترة بين عامي 2014 و2016. وستعرض الخطة رسميا أمام جميع المساهمين في حفل عام سيعقد في آذار/مارس 2014.

قطاع الأمن الغذائي هو القطاع الأكبر وهو يحتاج لـ 71 بالمائة من الاحتياجات الإجمالية (275 مليون دولار أمريكي).

توضح خطة الاستجابة الإستراتيجية إستراتيجية المجتمع الإنساني لمدة ثلاث سنوات لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا واحتياجات الحماية لـ 1.9 مليون فلسطيني معرضين للخطر، أساساً في غزة، والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، والقدس الشرقية ومنطقة التماس. تأخذ الإستراتيجية بعين الاعتبار وتنحاز لدورة إستراتيجيات التنمية طويلة الأمد، وخاصة خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، التي تتلقى بدورها الدعم في إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة للأعوام 2014-2016.

تركز خطة الاستجابة الإستراتيجية على اثنين من الأهداف الإستراتيجية، التي تشمل تعزيز البيئة الوقائية، بما في ذلك توفير الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وتحسين الأمن الغذائي.

أكثر المجموعات تضررا التي تم تحديدها في الأرض الفلسطينية المحتلة هي اللاجئون، وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والمهجرون والمعرضون لخطر التهجير، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وفي قطاع غزة، المجموعات المعرضة للخطر تحديدا هم المزارعون، والصيادون، والناس المقيمين في وحول المناطق المقيّد الوصول إليها بالقرب من السياج والشباب العاطلين عن العمل وأولئك الذين يعانون من الفقر المزمن. وفي الضفة الغربية، الناس المحتاجون هم الرعاة والبدو في المنطقة (ج)، والمزارعون مع الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، والمقيمون في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (H2).

تقدم خطة الاستجابة الاستراتيجية استراتيجية بميزانية تبلغ 390 مليون دولار لتنفيذ 150 مشروعاً؛ 19 تنفذها المنظمات غير الحكومية المحلية، و82 تنفذها المنظمات غير الحكومية الدولية، و45 تنفذها وكالات الأمم المتحدة، وأربعة بالاشتراك بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. ويعتبر قطاع الأمن الغذائي القطاع الأكبر وهو يحتاج لـ 71 بالمائة من الاحتياجات الإجمالية (275 مليون دولارا أمريكيا)، تليه الحماية (44 مليون دولارا أمريكيا) والمياه والصرف الصحي والصحة (25 مليون دولار أمريكي).

الهوامش

1. متاح على الرابط http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_ARA_Update_July-December_2013_EN.pdf.
2. أفادت تقارير أن الجيش نفذ خلال عام 2013 نحو 80 عملية توغل، أغلبها كان لغرض تجريف الأراضي.
3. انظر أحدث تقرير لمجموعة الحماية بشأن المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة (1 كانون الثاني/يناير حتى 30 حزيران/يونيو 2013) http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_ARA_Update_January-June_2013_EN.pdf
4. انظر أحدث تقرير تحليلي لمجموعة الحماية عن المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة (أيار/مايو 2013): عقب وقف إطلاق النار، أبلغ منسق نشاطات الحكومة في المناطق منظمات الإغاثة الإنسانية في عدة مناسبات أنه سيسمح للمزارعين بالوصول سيراً على الأقدام إلى المناطق التي تصل حتى 100 متر من السياج. ونشرت هذه المعلومات على موقع منسق نشاطات الحكومة في المناطق في يوم 25 شباط/فبراير 2013، لكنها حذفت في وقت لاحق. لكن منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية جيشاه، تلقت في 10 آذار/مارس 2013، خطاباً من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي تفيد بأن الفلسطينيين ممنوعون من الوصول إلى المناطق الواقعة ضمن مسافة 300 مترا من السياج، رداً على طلبها للحصول على معلومات.
5. أفاد المزارعون أنهم يختارون هذه المحاصيل للأسباب التالية: (1) إنها أقل احتياجاً للعمل المتواصل (مما يقلل المخاطر المادية في الوصول إلى المناطق المزروعة)، (2) إنها تتطلب استثمارا أقل (مما يقلل المخاطر المالية إذا أتلفت المحاصيل)، (3) إنها أقل عرضة للتجريف (حيث أن المحاصيل التي تنمو إلى أعلى معرضة لخطر أكبر)، (4) إنها أقل تأثراً بقيود البنية التحتية مثل نقص شبكات المياه الصالحة، و(5) إنها تتطلب استخداماً أقل للمعدات (حيث أن الوصول بالجرارات وغيرها من المعدات مقيد). وذكر أن انعدام الوصول إلى الموارد المائية يشكل عقبة رئيسية أمام دعم المزارعين لزراعة المناطق الزراعية بالقرب من المناطق المقيّد الوصول إليها (انظر أحدث تقرير لمجموعة الحماية عن المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة، أول تموز/يوليو -31 كانون الأول/ديسمبر 2013).
6. انظر تقرير مجموعة الحماية على المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة (أول كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو 2013). http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_ARA_Update_January-June_2013_EN.pdf ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دراسة حالة:القيود المفروضة على مصادر كسب العيش: صيادو الأسماك في غزة، كانون الثاني/يناير 2013. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_fishermen_case_study_2013_07_11_arabic.pdf
7. انظر أحدث تقرير لمجموعة الحماية عن المناطق المقيّد الوصول إليها في غزة (أول كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو 2013).
8. المصدر نفسه.
9. في عام 1999، طرد الجيش الإسرائيلي معظم السكان من المنطقة ودمر أو صادر معظم منازلهم وممتلكاتهم. وبعد بضعة أشهر، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، في رد على التماس من السكان، أمراً قضائياً مؤقتاً يسمح لبعض الناس بالعودة مؤقتاً، بانتظار قرار المحكمة النهائي. لمزيد من المعلومات انظر، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دراسة حالة: الحياة في منطقة إطلاق النار- مجتمعات مسافر يطا، أيار/مايو 2013. متاح على: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_massafer_yatta_case_study_2013_05_23_arabic.pdf
10. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بشأن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، آب/أغسطس 2013
11. راجع قسم الشرائح السكانية الضعيفة في نشرة الشؤون الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر
12. مقابلة مع نبيل أبو معيلق، رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين في قطاع غزة في 2/2/2014.
13. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الرابع، 2013.
14. تعريف موسع، والذي شمل الناس الذين أفادوا أنهم يرغبون في العمل لكنهم عن البحث بفعالية عن وظيفة، وذلك بسبب عدم وجود فرص ("عمال محبطون")، الجهاز المركزي للإحصاء، المرجع نفسه.
15. منظمة كيرم نافوت. زراعة المستوطنين الإسرائيليين كوسيلة للاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية. آب/أغسطس 2013، متاح على الرابط: http://rhr.org.il/heb/wp-content/uploads/Kerem-Navot.pdf
16. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، أيلول/سبتمبر 2012، صفحة 30-27، متاح على الرابط: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf
17. متاح على الرابط: http://www.btselem.org/press_releases/20140108_settler_attack_in_urif
18. تقرير المراقبة لمنظمة متطوعين لحقوق الإنسان يش دين، ورقة البيانات، إنفاذ القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، تموز/يوليو 2013 م، صفحة 2.
19. من 20,577 شهرياً بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2013.
20. 5,251 شهرياً بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ومن 4,146 شهرياً إلى 305.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_02_19_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.